
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الكاتب : **د/ عبد الخالق كموني**
إطار بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المملكة المغربية

عنوان المقال: **موقف النخبة السياسية المغربية من النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب إبان الحماية (1912-1956)**

البريد الالكتروني: kammouni1979@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/05/07 **تاريخ القبول:** 2019/06/15 **تاريخ النشر:** 2019/ 06/30

موقف النخبة السياسية المغربية من النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب إبان الحماية (1912-1956)

The position of the Moroccan political elite on the French-American conflict on freedom of trade in Morocco during protection (1912/1956)

الملخص بالعربية:

مثل النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب فرصة مواتية للنخبة السياسية المغربية، لكشف أغوار السياسة الاستعمارية الفرنسية، الرامية إلى طمس الهوية المغربية وسيادتها، عبر احتكار التجارة المغربية. كما تبين من خلال عرض هذه القضية على أنظار محكمة العدل الدولية بلاهاي، الدور الفعال للولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على حقوق التجار الأمريكيين، وذلك بالاستناد إلى معاهدات، تعود إلى ما قبل معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب 1912، كالاتفاقية التجارية لسنة 1836 ومؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906. وهو ما شجع النخبة السياسية المغربية على استغلال هذه القضية دبلوماسيا، وأعطت موقفا صريحا من ذلك، معتبرة أن المغرب خضع للاستعمار قسرا لا طوعا، كما أكدت على سيادة المغرب ووحدته، وحذرت في مذكرة رفعتها إلى محكمة لاهاي من إصدار أي قرار يضر بمصالح المغرب، متحفظة على ذلك بعدم اختصاص فرنسا بالشؤون المغربية، حيث اعتبرت أن أي تصرف باسمها لا يمكن أن يتم إلا بموافقة السلطات الشرعية، وشكل هذا النزاع قفزة نوعية في مسار استقلال المغرب.

كلمات مفتاحية: النخبة السياسية المغربية، النزاع الفرنسي الأمريكي، حرية التجارة، موقف، الحماية.

Abstract :

The French-American conflict about free trade in Morocco, is an opportunity for the Moroccan political elite to expose the French colonial policy aimed at obliterating Moroccan identity and sovereignty through the monopoly of Moroccan trade. The presentation of this case to the attention of the International Court of Justice in The Hague also showed the active role of the United States in preserving the rights of American merchants, based on treaties dating back to the pre-French Treaty of Protection of Morocco in 1912, such as the Trade Agreement of 1836 and the 1906 Green Island Conference. Which encouraged the Moroccan political elite to exploit this issue diplomatically, and give a frank position, considering that Morocco was forcibly colonized . It also affirmed the sovereignty and unity of Morocco and warned in a memorandum to the Hague court against issuing any decision agawst to Morocco's interests. France has no jurisdiction over Moroccan affairs, considering that any action on its behalf can only be carried out with the consent of the legitimate authorities. This dispute has constituted a quantum leap in Morocco's course of independence.

Key Words: Moroccan political elite, French-American conflict, freedom of trade, position, protection.

المقدمة

شكل تاريخ 15 يوليوز 1952 يوما فاصلا في تاريخ المغرب، باعتباره سيدشن افتتاح ملف من أهم الملفات التي ستساهم في تقدم مشروع استقلال المغرب نحو الأمام، إذ يعتبر نقطة مهمة في مسار تدويل القضية المغربية، وإعطاءها إشعاعها الدولي بالشكل الذي سيمكن من استثمار هذه القضية وحمل المجتمع الدولي على الضغط على فرنسا والاعتراف باستقلال المغرب.

ففي هذا اليوم بدأت أطوار النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب داخل أروقة محكمة العدل الدولية بلاهاي، وقد تحمل مسؤولية تقديم وجهة النظر الفرنسية السيد كرو Krou ونائبه السيد بول روتير Paul Router وستستغرق مرافعة تقديم قضيتهم خمس جلسات[1]. أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فإن تقديم وجهة نظرها في هذه القضية لم تبدأ إلا يوم 21 يوليوز، وسيتحمل مسؤولية تقديمها أمام المحكمة المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية السيد أدريان فتشير A.fietchet[2] ليأتي بعد ذلك الدور على المحامي الفرنسي ونائبه للتعقيب على المرافعة الأمريكية، وفيما يتعلق برئاسة المحكمة فإنها أسندت في هذه القضية إلى القاضي البريطاني السيد أرنولد ماك نير Arlond Mark Nier[3].

وتعود مجمل أسباب انتقال القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي إلى أن فرنسا عندما فرضت حمايتها على المغرب سنة 1912، كانت للبلاد معاهدات سالفة تربطها بدول أجنبية أخرى ومن بين هذه المعاهدات نجد مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، التي أسست بشكل قانوني لسياسة الباب المفتوح، ومنذ أن فرضت عليه معاهدة فاس 1912 وسلطات الحماية تسعى لدى الدول المشاركة في هذا المؤتمر للتنازل لها على الامتيازات التي خوله لها هذا المؤتمر،[4] ولم يبقى لها من بين هذه الدول سوى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تربطها بالمغرب فيما مضى اتفاقية تجارية وقعت بين الطرفين سنة 1836،[5] وحيث أن بريطانيا آخر من تنازل عن حقوقه سنة 1937، فإن فرنسا حاولت الضغط على الأمريكان للتنازل بدورهم عن هذه الامتيازات.

فإلى أوائل الحرب العالمية الثانية والإدارة الفرنسية بالمغرب تعمل على مراعاة النصوص الدولية التي كانت تربط المغرب بالخارج، ولكن الحرب وظروفها الاستثنائية اضطرتها إلى تطبيق قوانين خاصة، وذلك للمحافظة على وضعية اقتصادية مستقرة للبلاد، لكن استمرار العمل بها بعد الحرب بدعوة قلة العملة الأجنبية وتقنينها، أدى إلى المس بحرية التجارة، وبالتالي بمصالح الرعايا الأمريكان،[6] الذين كانت المعاهدات السالفة تخولهم امتيازات وحقوق خاصة، الأمر الذي سيؤدي إلى احتقان، سرعان ما سينفجر في 11 مارس 1948، حيث ستعمد فرنسا إلى نشر لائحة بالبضائع التي يمكن للأمريكيين استيرادها بكل حرية بدعوى المحافظة على قيمة الفرنك. ولكن البضائع التي كان يتم استيرادها عن طريق ميناء طنجة اضطرتها في دجنبر من نفس السنة إلى الرجوع عن هذا القرار الأول، ومنع الاستيراد إلا بإذن خاص،[7] وهنا أخذ التجار الأمريكان يطالبون بتطبيق الحقوق الاستثنائية التي تخولها إياهم

معاهدة 1836 ومعاهدة 1906 وطالبوا من حكومتهم التدخل في الأمر، وبعد الأخذ والرد بين واشنطن وباريس لمدة عامين، اتفق الطرفين سنة 1950 على عرض خلافهما على محكمة لاهاي.[8]

إذن ماهي وجهة النظر الفرنسية من هذا النزاع؟ وما موقف الولايات المتحدة من ذلك؟ وكيف تعاملت النخبة السياسية المغربية مع النزاع؟

كل هذه أسئلة وغيرها كثير يجب ملامستها قصد معرفة تأثيرها على قضية استقلال المغرب، عبر تدويلها.

1- النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب

أ– الموقف الفرنسي من حرية التجارة بالمغرب

فبخصوص وجهة النظر الفرنسية في هذه القضية التي دعت إليها، فإن محاميها السيد كرو اعتمد في تقديمه على تدعيم مسألة ارتقاء قانون أو معاهدة على حساب قانون أو معاهدة أخرى لتماثل الاختصاص، وكما عمد إلى تفنيد قضية الأثر الرجعي للمعاهدات السابقة عن 1912 والتي ستحتج بها الولايات المتحدة الأمريكية أمام رئيس المحكمة.

كان المحور الأول من القضية الذي توقف عنده المحامي الفرنسي، هو مسألة الأمة التي لها الأفضلية على غيرها في المغرب، وهي النظرية التي تعتمد على معاهدة سنة 1856 المبرمة ما بين المغرب وبريطانيا، وعلى معاهدة سنة 1861 المنعقدة بين المغرب واسبانيا[9] حيث قال: « **عندما كان المغرب مرتبطا مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات فإن هذه قد استفادت من تلك الحالة لكن حينما لم تعد تلك المعاهدات في دائرة التنفيذ فلا يمكن للولايات المتحدة أن تثيرها».**[10]

اعتبرت الحكومة الفرنسية في شخص ممثل وجهة نظرها، أن مسألة الأفضلية ملغية بتخلي بريطانيا عن الامتيازات التي تخولها إياها معاهدة 1856، أما مسألة الحقوق التي أتت بها معاهدة 1861 فهي كذلك ملغية باعتبار أن معاهدة فاس 1912 فسخت ما تضمنته من حقوق للرعايا الإسبان المقيمين بالمغرب.[11]

أما بخصوص الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الشريفة سنة 1836 بمدينة مكناس، فإن المحامي الفرنسي اعتبر أن هذه الاتفاقية لا تخول للأمريكان إلا الحق في المطالبة بـ:[12]

- اختصاص المحاكم القنصلية الأمريكية فيما يتعلق بالدعاوي المدنية التي تهم المواطنين الأمريكيين أو من هم في حكمهم من المحميين الأمريكيين.

- بحق القنصل في حضور المتابعات الجنائية الناجمة على ارتكاب جرائم أو مخالفات من جانب مواطن أمريكي أو ضده.

ومن هنا يمكن القول بأن الموقف الفرنسي من هذه المعاهدة يمكن تلخيصه في أن الحقوق التي اكتسبها رعايا الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب، بمقتضى هذه المعاهدة قد فات أوانها بحجة العلاقات الدولية الراهنة وكما تعللت فرنسا بتخلي إنجلترا وإسبانيا عن امتيازاتها كما ذكرت سالفا.[13]

وفي السياق نفسه، والمتعلق بالرغبة الفرنسية في تفنيد النقطة المتعلقة بالأفضلية، صرح المحامي الفرنسي قائلا في مرافعته أمام المحكمة: « **إننا أمام نقطة أساسية، فإذا كان للفصل المتعلق بالدولة ذات الامتياز في المعاملة المعنى الذي تريد أن تعطيه إياه الولايات المتحدة أي إذا كان يهدف إلى تركيز امتيازات اكتسبت بفضل معاهدات مع الغير بصفة دائمة ولو أبطلت تلك المعاهدات فإن المغرب في الوقت الحاضر خاضع وسيبقى خاضعا على الدوام لنظام أسس في المغرب بالقرن الثامن عشر وهو نظام تخلت عنه جميع الدول**».[14]

أما فيما يتعلق بالباب المفتوح والذي تنص عليه معاهدة الجزيرة لسنة 1906 فإن الحكومة الفرنسية اعتمدت في تفنيد هذه الحجة القانونية للأمريكان على مجموعة من المواثيق الدولية. إذ أن مسألة مراقبة الصرف اعتبرها المحامي الفرنسي لا تتنافى البتة ومعاهدة الجزيرة الخضراء، بل زاد في القول بأنه لا حق للأمريكان في أن يقولوا بأن الحرية الاقتصادية المنصوص عليها في هذه المعاهدة تبيح لهم عدم الرضوخ إلى قواعد مراقبة الصرف في المغرب، واعتبر أن من جملة الأسباب التي تنزع عن الحرية الاقتصادية صفة الإطلاق وعدم التقييد بشروط الدفاع عن النظام العام.[15]

إن هذه المبادئ قد أضرت بمصلحة المغرب وسكانه سواء منهم المغاربة أو الأجانب، بل إن فرنسا على لسان محاميها، اعتبرت أن الاعتراف الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا بحمايتها على المغرب، هو الأمر الكفيل بإلغاء امتيازاتها السابقة وخاصة المتعلقة بضرورة موافقة حكومة واشنطن على أي قانون بالمغرب يشمل الرعايا الأمريكيين ويخص بالذكر المرسوم الصادر في 30 دجنبر 1948 المتعلق بالواردات.[16]

أما فيما يتعلق بمراقبة الصرف أو الواردات التي أصدرت من أجلها فرنسا المرسوم السابق الذكر، فإن فرنسا بررت موقفها هذا من الأمر، باعتباره لا يتنافى مع معاهدة الجزيرة الخضراء، وأنه لا حق للأمريكيين في أن يقولوا بأن الحرية المنصوص عليها في هذه المعاهدة تبيح لهم عدم الرضوخ إلى قواعد مراقبة الصرف في المغرب، ولاحظ محاميها بأنه من جملة الأسباب التي تنزع عن الحرية الاقتصادية صفة الإطلاق وعدم التقييد بالشروط، الدفاع عن النظام العام.[17]

والمقصود من النظام العام في نظر الحكومة الفرنسية، العجز في الميزان التجاري، الذي خلفه اختلال التوازن في ميزان الواردات والصادرات، فأمريكا تصدر إلى المغرب أكثر مما تستورد منه، الشيء الذي أدى إلى هذا الأمر بفعل اختلاف قيمة الفرنك والدولار.[18] كما دعمت فرنسا طرحها في هذه النقطة بمجموعة من النصوص من مواثيق دولية كالاتفاقية الدولية الخاصة بالنقد، ميثاق لاهفان، المعاهدة الأوربية للتعاون الاقتصادي، الاتحاد الأوربي للأداءات، وخلص محاميها إلى مبدأ الحرية مع عدم التمييز المنصوص عليه في معاهدة الجزيرة الخضراء، يراعى إذا ما تطلب الأمر ضمان إقرار التوازن في الميزان التجاري.[19]

خلاصة القول إن الحكومة الفرنسية كان هدفها من مراقبة الواردات نحو المغرب، هو احتكار هذا السوق وكذا المواد الأولية الخامة التي كان التجار الأمريكان يصدرونها نحو بلدانهم، ومن هذا الباب لجأت إلى إصدار المرسوم الذي دشن هذا النزاع والذي سينتهي في هذه المحكمة بصفة شبه نهائية.

ب - الموقف الأمريكي من حرية التجارة بالمغرب

ابتدأ الدفاع الأمريكي بقيادة المحامي الأدريان فيشير، محاولته التأثير على الدفاع الفرنسي في عقد ندوة صحفية بخصوص هذا النزاع حول حرية التجارة بالمغرب.[20]

وهي الخطوة التي حاول بها الجانب الأمريكي الضغط على فرنسا سياسيا من خلال مخاطبته ود المغاربة إذ قال في الندوة: « **سيكون بإمكان المغاربة أن يديروا شؤونهم مع من يريدون إذا ما أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في صالح الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع النزاع مع فرنسا بشان حقوق الرعايا الأمريكيين في المغرب...»**.[21]

وهذه الخرجة الإعلامية للمحامي الأمريكي لها ما يبررها فهو يحاول الضغط على فرنسا بأكثر من المطالبة بحقوق الرعايا الأمريكيين بل بمحاولة تفنيد وضرب عضد احتكارها

للمغرب والمتمثل في عقد الحماية الذي يخول لفرنسا تسيير شؤون المغرب الخارجية، هذا فضلا عن محاولته استفزاز الحركة الوطنية المغربية للإدلاء بدلوها في هذا النزاع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليختم هذه الندوة الصحفية بالإشارة لتمسك بلاده بامتيازات رعاياها التجار بالمغرب، باعتباره المصالح المحمية هي الوحدة المفتوحة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقيات اقتصادية سابقة عن معاهدة الحماية.[22]

أما بخصوص تقديم وجهة النظر الأمريكية بشكل رسمي فإنها بدأت يوم الاثنين 21 يوليوز 1952 داخل أروقة محكمة العدل الدولية بلاهاي، حيث سيبدأ مستر أدريان فيشير المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية والمدافع الأول عن وجهة النظر الأمريكية، بالإضافة إلى نائبه مستر جوزيف سوني تقديم موقف أمريكا الرسمي والقانوني من هذه القضية، هذا بالإضافة إلى الصيغة السياسية التي ستطغى على خطابهما، وهي الصبغة التي بدأ التلميح لها من المؤتمر الصحفي الذي عقده أدريان فيشير والتي سبق وأن أشرنا إليها.

فمن الناحية القانونية، فإن معاهدة الجزيرة الخضراء، ستشكل عضد المرافعة الأمريكية، وذلك باعتبارها المعاهدة الكافلة لحقوق الرعايا الأمريكيين بالمغرب، إذ أنه بمقتضاها هم وحدهم الذين لهم الحق في جلب السلع إلى المغرب بدون عملة.[23]

فيما يتعلق بعقد الجزيرة الخضراء، فإن الدفاع الأمريكي خصص مرافعته الأولى لنفسية الإدعاء الفرنسي الذي يقول بفسخ اتفاقية الحماية لما سبقها من معاهدات واتفاقيات، والذي دعم أطروحته هاته بالتنازل الإنجليزي والإسباني والألماني عن امتيازاتها السابقة بالمغرب، معتبرا استمرار العمل بمثل هذه المعاهدات والاتفاقيات سيضر بمصلحة ووضع المغرب الدولي.

ففي مثل هذه النقط التي استهدفت عقد الجزيرة الخضراء الذي سيشكل نقطة قوة الملف الأمريكي، توقف أدريان فيشير ونائبه، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسانها أنها لا تستهدف من وراء قضيتها هاته تأزيم العلاقات المغربية الفرنسية، بقدر ما هي مهتمة باحترام فرنسا حقوق الأمريكيين بالمغرب بمقتضى المعاهدات التعاقدية التي لها مع سلاطين البلاد قبل معاهدة الحماية،[24] هذا الاحترام الذي لا يمكن في نظرها أن يضر بمصلحة المغرب وازدهاره ولا بوضعه الدولي، إذ قال المحامي الأمريكي: "...**إن الوضع الدولي للمغرب تقرر في الجزيرة ويقول الجنرال جوان نفسه بأن هذا العقد يعد عقد ازدياد المغرب العصري**".[25]

ويضيف المحامي الأمريكي: « **لهذا فإنه يقصد بأن الوضع الدولي للمغرب محدد وفق مبادئ الجزيرة الخضراء وليس بعقد معاهدة الحماية مع المولى عبد الحفيظ"**،[26] وهذه المبادئ التي حددت هذا الوضع تمثلت في:

1 – احترام وحدة التراب المغربي.

2 - احترام سيادة جلالة الملك.

3 – المساواة الاقتصادية.[27]

فالولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه المبادئ التي وضعت من أجل حماية المغرب وتطوير مشروعه الإصلاحي، فإنها رأت أن: "**... الأمم في ذلك العصر ومن ضمنها المغرب كانت تريد أن يسمح لهذه البلاد بإدخال ما تحتاجه من إصلاحات ورؤوس الأموال ومساعدة من الخارج".**[28] **ومن هنا ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه الأجدى بفرنسا أن لا تضر بمصلحة المغرب واحتكاره لنفسها، لأن ذلك سيعيق تطور الإصلاحات، بل يجب التدخل لحماية المغرب، خاصة أن هذه المبادئ الثلاث وضعت لتحول دون استقرار مصالح خاصة أو مصالح استعمارية بالمغرب، وكانت الأمم في الجزيرة، تسعى لكي لا تدخل أفكارا استعمارية في المغرب، فعقد الجزيرة كان قصده الأساسي هو حماية المغرب من الاستعمار، ومن الاحتكار الخاص، وكانت تريد أن يبقى المغرب مفتوحا في وجه العالم بأسره لمصلحته...».**[29]

أما فيما يتعلق بإمكانية فسخ معاهدة الحماية، لهذه المعاهدة وغيرها والتي رأت فرنسا أنها مسألة تعنيها هي وحدها، بموجب هذا العقد الذي لها مع المغرب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، لم يرقها الأمر، ولم توافق عليه، وذلك أن للمغرب: « **من ناحية الحقوق الدولية شخصية قانونية، والمحكمة الدائمة للعدل أصدرت في سنة 1923 قراريوم السابع من فبراير يتعلق بالجنسية قالت فيه أن المغرب لا يدخل في الاختصاص الوطني لفرنسا، والعلاقات ما بين المغرب والخارج ليست بعلاقات قاصرة على فرنسا والمغرب مازال متمتعا بوضعيته الدولية».**[30]

بل إن الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها هذا من عدم إمكانية عقد الحماية فسخ المعاهدات السابقة، زادت على لسان محاميها أدريان فيشر قائلة: « **فالحماية لم يترتب عنها وضع حد للعلاقات بين المغرب والخارج أو تعديل للمعاهدات السابقة... إن تأسيس الحماية نفسه يعطينا الأدلة على ذلك، فالمعاهدة الفرنسية الألمانية لسنة 1911 قد مهدت لوضع الحماية التي أبرمت سنة 1912، وقد طالبت فرنسا من دول عقد الجزيرة أن تو افق**

على معاهدتي 1911-1912، فرفضت الولايات المتحدة هذه المو افقة لأنها اعتبرتها منافية للوضع السابق للمغرب... ولهذا فإن لأمريكا تمثيلا دبلوماسيا في المغرب كما أنه لها دبلوماسيين معتمدين لدى السلطان...».[31]

إن عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المعاهدات يعني أنها لا تلزمها، الشيء الذي يعني استمرار علاقتها بالمغرب وفق المعاهدات السابقة، وإذا كانت فرنسا قد احتجت إلى تنازل كل من انجلترا واسبانيا وألمانيا عن امتيازاتهما التي تخولها إياهم معاهدة الجزيرة الخضراء فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن الأمر تم نتيجة صفقة سياسية بين فرنسا وهذه الأطراف، فإنجلترا وافقت بعد تنازل فرنسا عن امتيازاتها في مصر وإسبانيا لم توافق إلا بعد تنازل فرنسا عن الريف، وألمانيا بعد تنازل فرنسا عن الكامرون،[32] أما فيما يتعلق باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بعقد الحماية سنة 1917 فإن المحامي الأمريكي، أرجع ذلك بالتزام فرنسا بأن لا تمس الحقوق الناجمة عن معاهدة الجزيرة، والتي ظل الأمريكيون يتمتعون بها إلى غاية إعلان فرنسا رغبتها احتكار السوق المغربية ومضايقة التجار الأمريكان.

وفي السياق نفسه وخاصة المتعلق بمراقبة الواردات فإن الولايات المتحدة الأمريكية، اعتبرت أن فرنسا تخرق بهذا الأمر ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر باحترام الأسبقية لمصالح الأقطار الغير مستقلة على مصالح الدول المشرفة على هذه الأقطار.[33] حيث أنها أقدمت على اتخاذ تدابير مختلفة تقدم فيها مصالحها على المصالح المغربية، بل اعتبرت أمريكا أن هذا الأمر اتخذ دون مراعاة عقد الجزيرة وليس على عقد الحماية الذي أسس على أساس القيام بإصلاحات اقتصادية بالبلاد والتي هي الأساس في تحقيق أي تطور سياسي حسب المحامي الأمريكي.

وفي الإطار نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية في شخص مستر أدريان فيشير أقدمت على تفنيد حجة الفرنسيين في قيامهم بمراقبة الواردات المغربية، وخاصة المتعلقة بقانون الخزينة المالية الدولية، إذ أن أدريان فيشر صرح في مرافعته داخل المحكمة قائلا: **"خلافا لما قاله خصماي المبجلان فإن الفصول المتعلقة بالخزينة المالية الدولية لا تبرر اتخاذ مرسوم 1948 الذي يقنن الواردات بدون عملة..."**.[34]

وقد اعتمد في تفنيد وجهة النظر الفرنسية هاته، على مجموعة من النصوص القانونية للخزينة المالية الدولية التي ساقها لرئيس المحكمة، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن مراقبة الواردات هو السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار، وفي هذا السياق دعا المحامي

الأمريكي رئيس المحكمة إلى مقارنة ثمن السكر الزهيد بمدينة طنجة حيث هي منطقة دولية غير خاضعة وارداتها للمراقبة، بثمن السكر بمدينة الدار البيضاء التي تقع تحت نفوذ الحماية الفرنسية.[35]

من كل هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتهم فرنسا بفرض ضوابط استبدادية على الواردات بدون عملة، وكذا بتأويل الاتفاقيات الاقتصادية الدولية آنذاك تأويلا منافيا لمعاني تلك الاتفاقيات، ثم باتخاذ موقف متعارض مع الوعود التي قطعتها الحكومة الفرنسية حيث نالت اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى بالحماية.

أما فيما يتعلق بجباية الضرائب من الأمريكيين فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن العقود المبرمة بينها والمغرب، وكذا ما بين هذا الأخير والأمم الأخرى تشكل الحصانة فيما يتعلق بجباية الضرائب، ومن هذا طالبت على لسان محاميها من المحكمة أن تعلن أن هذه الضرائب جبيت بصفة غير قانونية وأنه يجب إرجاعها لأصحابها الأمريكيين.[36]

أما فيما يتعلق باختصاص المحاكم القنصلية فإن رد الولايات المتحدة الأمريكية على وجهة النظر الفرنسية كان سياسيا أكثر منه قانونيا. إذا اعتبرت أن المغرب دولة ذات سيادة ومتميزة عن فرنسا، وبذلك فإن الولايات المتحدة بتشبثها بالمادة التي تنص على حق الأسبقية لها كامل الحق في المطالبة بنفس الحقوق القضائية التي نالتها فرنسا بعدما بسطت حمايتها على المغرب، ففرنسا قد حصلت على ظهير شريف يخول لها محاكم أجنبية على التراب المغربي لرعاياها القاطنين في البلاد، وللأمريكيين الحق في نفس الأمر.[37]

إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية خضوع رعاياها للمحاكم الفرنسية بالمغرب، جاء مقرونا برفض ثاني لخضوعهم للتشريع المحلي إلا بموافقة حكومتهم،[38] وذلك بمقتضى معاهدات دولية، بل إن المحامي الأمريكي استدل على هذه النقطة باستمرار المقيم العام إلى غاية 1948 في طلب موافقة القنصل الأمريكي بمدينة طنجة.[39]

يتلخص الموقف الأمريكي في اعتباره معاهدة الجزيرة الخضراء، الدستور الحي الذي ينظم علاقة الأمم بالمغرب، والذي تمتد جذوره في الماضي والحاضر ويرنو بعينه نحو المستقبل - على حد تعبير المحامي الأمريكي - باعتباره يحتوي على المبادئ التي ينبغي أن تقود المغرب نحو مرحلة الدولة العصرية، إن أمريكا لا تعتبر معاهدة الجزيرة وثيقة بالية، وضع لها حد مع توقيع معاهدة الحماية. بل هي السبيل لضمان عدم إدماج المغرب في الاقتصاد الفرنسي والذي كان الهدف من وراء هذه الإجراءات التي أقدمت عليها فرنسا لمضايقة التجار الأمريكان.

2- موقف النخبة السياسية المغربية من قضية النزاع الفرنسي الأمريكي حول حرية التجارة

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ السيادة المغربية في دفاعها أمام المحكمة على مصالحها التجارية، مستندة في ذلك إلى قرار محكمة لاهاي لسنة 1923 المتعلقة بالجنسية،[40] وكذا استنادا إلى مقرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906، أثار حفيظة الفرنسيين إذ وقعت بينهم والأمريكان خلافات جوهرية أثناء تقديم المذكرات الكتابية، حيث طالبت أمريكا بمن يمثل وجهة نظر الحكومة المغربية، في الوقت الذي رفضت فرنسا ذلك بادعائها تمثل وجهة نظر حكومتين بمقتضى معاهدة الحماية، إلا أن أمريكا رفضت هي الأخرى هذا الاقتراح باعتبارها إبان تحطيمها لشخصية المغرب القانونية الدولية، فأمريكا أقرت أنها لا زالت تعتبر المغرب دولة متميزة عن فرنسا.[41]

ويمكن القول إن هذه الأرضية التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أطروحاتها في صراعها مع الحكومة الفرنسية، شكلت دفعة قوية للنخبة السياسية[42] في تسوية مشروع استقلال المغرب، فالولايات المتحدة الأمريكية حاولت منذ البداية استفزاز النخبة المغربية للإدلاء بموقفها من هذا الصراع، وهو الأمر الذي تأتى بعد دفاع الأمريكان عن السيادة المغربية واستقلالها عن فرنسا، وهو الأمر الذي يعني عودة القضية المغربية إلى ما قبل معاهدة الحماية أي إلى ساعة تدويلها.[43]

ومن هذا الباب فإن النخبة الوطنية المغربية استغلت ذلك على المستوى الدبلوماسي، إذ قامت بصياغة مذكرة في الخلاف الدائر بين الحكومة الفرنسية والأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب، شارك في صياغتها الأحزاب السياسية الوطنية المغربية آنذاك، وتم رفعها إلى محكمة لاهاي الدولية، وتشير جريدة العلم إلى ذلك في تغطيتها للنزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب، والتي تتبعتها جل الجرائد الوطنية، وفي عددها ليوم 25 يوليوز 1952 أشارت إلى ذلك بالقول: **"رفعت جبهة الأحزاب الوطنية المغربية بتاريخ 10 ماي مذكرة إلى محكمة لاهاي...وقد حددت الجبهة موقفها من النزاع بما يكفل مصلحة المغرب...وأضافت إلى المذكرة أربعة ملاحق: أولها متعلق بخرق السيادة المغربية، وثانيها متعلق بأحوال التجارة والاقتصاد في المغرب، وثالثها يتعلق بخرق دستور الأمم المتحدة فيما يمس بمبدأ تقديم مصالح أهل البلاد القاصرة، أما الر ابع فخاص بخرق عقد الحماية."**[44]

وقد ارتأى عمر بن عبد الجليل وعبد القادر بن عبد الجليل كتابة مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية،[45] تأييدا للطرح الأمريكي، إذ اعتبرا أن الحكومة الفرنسية تتوخى من وراء الإجراءات التي أقدمت عليها في سبيل تضييق الخناق على حرية التجارة بالمغرب، رغبتها في توجيه الاقتصاد المغربي لصالح الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي ربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي،[46] في أفق سيطرة هذا الأخير، الأمر الذي يعني طمس السيادة المغربية التي من أهم رموزها العملة، وهذا الأمر لن يتأتى إلا بسن قوانين تسمح بخنق الاقتصاد المغربي، وفي هذا السياق جاءت القوانين المتعلقة بمراقبة الواردات.

كما طلبت جبهة الأحزاب الوطنية باحترام السيادة المغربية المنصوص عليها في معاهدة مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكذا احترام سياسة الباب المفتوح، وفي هذا السياق اعتبرت النخبة السياسية المغربية أن معاهدة الحماية لا تخول للحكومة الفرنسية التحكم في السياسة الخارجية المغربية واتخاذ قرارات فيها إلا بعد موافقة صريحة من السلطة الشرعية في البلاد.[47]

كما ذيلت جبهة الأحزاب الوطنية مذكرتها إلى محكمة لاهاي الدولية بمجموعة من التحفظات التي تعكس بشكل صريح موقف النخبة السياسية المغربية من هذا الصراع الدائر، وقد جاء في هذه التحفظات: «**ترى جبهة الأحزاب الوطنية المغربية من واجبها أن تستدعي بكل احترام نظر المحكمة إلى أهمية الدعوة المرفوعة اليوم عليها ونرجو أن تتفضل المقترحات التالية:**

. إن المغرب لا يخضع طواعية للنظام الذي وضعته فرنسا، فإنه لا يعترف لها كذلك بأي صبغة للتصرف باسمه وبدون المو افقة الصريحة من الحكومة الشرعية.

. لا يعتبر المغرب نفسه في أي حال من الأحوال مرتبط بقرار قد يضر بمصالحه المشروعة مهما يكن المستفيد.

. لا يعتبر المغرب نفسه في أي حال من الأحوال مرتبط بقرار يكون من عو اقبه إعطاء صبغة مشروعة لحال و اقعة قد تضر بمصالحه، وحتى مع تجريد المغرب من امتيازات قديمة للتفويض، عليه امتيازات جديدة أشد خطرا».[48]

إن هذه التحفظات تشكل صلب وجهة النظر الخالصة للنخبة المغربية في هذا الصراع، حيث أن جبهة الأحزاب الوطنية أكدت للمحكمة الدولية عدم اختصاص فرنسا بالشؤون المغربية، حيث اعتبرت أن أي تصرف باسمها لا يمكن أن يتم خارج موافقة السلطة الشرعية للبلاد المتمثلة في السلطان،[49] ويمكن القول أن هذا الأمر هو الذي قسم ظهر الحكومة

الفرنسية ومحاميها، باعتبار أن كل مجريات القضية ستدور داخل قاعة المحكمة على مسألة السيادة المغربية، ففرنسا ظلت تدعي تمثيلها للمغرب، وأمريكا ظلت تعتبر المغرب دولة لها كيانها المستقل عن فرنسا.

بل إن جبهة الأحزاب الوطنية ارتأت الحياد في وجهة نظرها، حينما دعت المحكمة إلى عدم تكبيل المغرب بامتيازات جديدة أشد خطرا،[50] وهذا النوع من الحياد يحمل في طياته ميلا إلى الحكومة الأمريكية باعتبار القاعدة هي كون المغرب سوق مفتوح، أما الاستثناء فهو ما تهدف إليه الحكومة الفرنسية في احتكار السوق المغربية.

لقد تطلب الموقف الدبلوماسي للنخبة السياسية المغربية هذا الوقت الكثير الذي كان من الممكن أن لا يأتي لولا تشجيع الأمريكان للمغاربة بالإدلاء بموقفهم وذلك عند ارتكاز دفاعهم في المحكمة على السيادة المغربية، وبالرغم من عدم حضور من يمثل وجهة الحكومة الشريفة بالمحكمة، فإن موقف النخبة المغربية على المستوى الإعلامي كان متوازيا مع تطور القضية داخل ردهات محكمة لاهاي.

فعلى مستوى جريدة العلم لسان حزب الاستقلال فإنها كانت تتابع تطورات القضية يوما بيوم، وذلك لما كان لهذا الحزب من تطلعات فيما يمكن أن تقدمه هذه القضية من تقدم لمشروع استقلال المغرب، ومن هذا الباب لم تتوقف الجريدة عند حدود نقل وقائع الجلسات بل انتقلت إلى إقحام مجموعة من المقالات كتعاليق على مرافعة المحامي الفرنسي أو الأمريكي.

وانطلاقا من هذه النقطة فإننا وقفنا على عدة مقالات تعكس ما قلناه بل وتجسد موقف الحزب من هذا الصراع، وأول مقال نقف عليه في هذا الاتجاه نجد مقالا بعنوان :" المغرب لا يتقيد بأي قرار قد يضر بمصالحه" وفيه تساءل صاحبه - بعد إيراد المرافعة الفرنسية- عن: « **من اعتمد الحكومة الفرنسية لتمثيل المغرب في هذه الدعوة؟ فالشيء المحقق هو أن السلطة المغربية الشرعية لم تعتمدها، وحتى عقد الحماية الذي تستند عليه لتبرير هذا التمثيل لم يرد فيه ما يسمح لها بالقيام بهذا العمل دون مشاورة حكومة جلالة الملك**»[51] يقول صاحب المقال.

وفي مقال آخر: « **نعم إننا نو افق المحامي الفرنسي على مناهضته لنظام الامتيازات ونؤيده في عدم وجود مبرر لبقائها، ولكن نؤكد أنه لا ينبغي زوال امتيازات لصالح أخرى اشد منها ضررا بالنسبة للشعب، فلو كانت الامتيازات التي تطالب الحكومة الفرنسية من محكمة لاهاي ببطلانها في صالح هذا الشعب ولفائدة الدولة المغربية المتمتعة بكامل**

حقوقها وسيادتها لكنا من أول المصفقين لدفاع مستر كرو»،[52] بل اعتبر صاحب المقال الحجج الفرنسية في هذه القضية حججا بليدة باعتبار أنه يحاول إقناع هيئة المحكمة بأن الدفاع عن الاستعمار دفاع عن الأمة المغربية.

بل إن جريدة العلم دخلت في صراع إعلامي مع الجرائد الاستعمارية، التي كانت تسوق لموقف فرنسا من النزاع معتبرة أن قضية حرية التجارة بالمغرب ليست في صالح المغاربة، وفي هذا السياق نقف على مقال بعنوان "ما هذا المنطق" وهو عبارة عن رد عن تعليق لجريدة La vigie marocaine على طبيعة تعاطي حزب الاستقلال مع هذا النزاع، إذ اعتبر المقال هذا التعليق مجرد تضليل سفسطائي ومحاولة إقناع المغاربة بواقع هم له رافضون،[53] بما في ذلك عقد الحماية الذي بنى عليه صاحب التعليق موقفه من ممارسات حزب الاستقلال في النزاع الأمريكي الفرنسي، إذ اعتبر أن هذه المعاهدة تخول لفرنسا التحكم في سياسته الخارجية ما دام معترف بها دوليا وداخليا من السلطات الشرعية.

لقد كانت النخبة المغربية تعي جيدا أن الموقف الأمريكي لم يكن موقفا مساندا لاستقلال المغرب بقدر ما هو موقف يدافع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب ويتضح ذلك من خلال تصريح المستشار القانوني الأمريكي قائلا: **"حتى في حالة حصول الولايات المتحدة على حكم يكون في صالحها فإنها ستكون مضطرة للبحث عن حل وسط مع فرنسا لتسوية هذه القضية الخاصة بحقوق الرعايا الأمريكيين بما تكون فيه مصلحة الشعوب الثلاثة المعنية بالأمر."**.[54]

وبالرغم من ذلك فإن النخبة السياسية المغربية كانت تعرف هدفها في تلك المرحلة، والمتمثل في عدم طمس هوية وسيادة الأمة المغربية، تحت قيادة السلطان سيدي محمد بن يوسف، وقد أدرجت ذلك في مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية المغربية التي رفعتها إلى محكمة لاهاي، مبينة عدم مسؤولية حكومة جلالة السلطان عن هذا التشريع موضوع النزاع، وفسرت ذلك باحتكار الأمة الحامية لإصدار القرارات والقوانين، وتنفيذها وهو ما يعني التصرف المباشر في شؤون البلاد من طرف الدولة الفرنسية، وهو ما يتنافى مع معاهدة الحماية.[55]

وقد ذكرت النخبة في مذكرتها ما تعرض له السلطان من مضايقات سنة 1951، وكادت السلطات الفرنسية أن تخلعه، إثر اعتراضه لاحتكار التجارة، والامتناع عن إمضاء نصوص تشريعية رآها السلطان منافية لمبدأ السيادة المغربية، وضد مصالح الشعب المغربي، الأمر الذي أثار أزمة عنيفة بينه وبين الإقامة العامة، مما أزم العلاقات الفرنسية المغربية.[56]

ووفق ذلك، فإن النخبة السياسية المغربية جسدت موقفها من خلال مذكرة جبهة الأحزاب الوطنية، وكذا من خلال ما عبرت عنه الآراء في الجرائد الوطنية آنذاك والتي تعد "العلم" أبرزها في تلك الفترة، وهو الموقف الذي تماشى والطرح الأمريكي في هذه القضية، وتجدر الإشارة إلى أنه لولا ارتكاز القضية على مبدأ السيادة المغربية لما سجل للنخبة الوطنية من موقف، وهذا المبدأ لم تثره الولايات المتحدة حبا في المغرب بل حبا في مصالحها الإستراتيجية التي هددتها فرنسا بقراراتها.

لقد كان يوم 27 غشت 1952 هو اليوم الذي أصدرت فيه محكمة لاهاي حكمها في قضية النزاع الأمريكي الفرنسي حول المغرب،[57] وجاء الحكم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتبرت المحكمة القرار المؤرخ بتاريخ 30 دجنبر 1948 والذي يحرر فرنسا من مراقبة وارداتها إلى المغرب ويخضع الولايات المتحدة للرقابة، منافيا لعقد الجزيرة الخضراء الذي يعطي الحق لأمريكا في المطالبة بالمساواة في الحقوق الاقتصادية مع فرنسا، كما أن المحكمة أقرت الامتيازات القضائية في القضايا المدنية والجنائية الموجهة ضد الرعايا والمحميين الأمريكيين وفقا لبنود الجزيرة الخضراء.[58]

خلف هذا الحكم مجموعة من المواقف المؤيدة والمعارضة له، فقد أثار انتقادات واسعة في الأوساط الفرنسية، إذ علقت الصحافة الفرنسية على الهزيمة النكراء التي منيت بها فرنسا، كما أنها توجست من التبعات الاقتصادية والسياسية لهذا الحكم، وقد أشارت جريدة العلم إلى هذا القلق في صفوف الفرنسيين موردة ما نشر في جريدة L'information بعد تنديدها بتفاؤل الحكومة الفرنسية: **"مما لا جدال فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية ربحت في الحصول على المساواة في الحقوق في الميدان الاقتصادي وهذا مكسب له عواقب عظيمة على المؤسسات الفرنسية القائمة في المغرب وبالنسبة لتجارة المغرب وفرنسا."**[59]

كما أوردت جريدة العلم مجموعة من الآراء الصحفية التي خلفها الحكم، فجريدة Les échos قالت: **"ينبغي أن نلاحظ أن وزارة الخارجية الفرنسية لم تحصل على الفوز الذي كانت تأمله من وراء الحكم الذي كان في صالح الولايات المتحدة الأمريكية"**، واسترسلت العلم في نشر ردود فعل الصحافة الفرنسية، فجريدة Le rhum عبرت أن **"محكمة لاهاي قد اعترفت للأمريكيين بحق جلب سلعهم إلى المغرب دون عملة وهذا سيتيح للمضاربين أن يجعلوا الفرنك المغربي في وضع سيء كما سيضعف نفوذنا بالمغرب"**، أما جريدة Parisien libre فقد بينت فشل فرنسا في المحكمة، كما عبرت عن انتظارها لهذا الحكم لاعتبارات مهمة

تمثلت في محاصرة فرنسا أمميا من طرف الكتلة العربية والأسيوية، التي تدين أعمال فرنسا بتونس والمغرب، وذهبت جريدة Ce matin lui إلى نصح الحكومة الفرنسية بمفاوضة أمريكا لإبرام اتفاق اقتصادي خال من كل تدخل سياسي في المغرب.[60]

إذا كانت الصحف الفرنسية قد أجمعت على اندحار الأطروحة الفرنسية، وعبرت عن استياء الفرنسيين من ذلك، فإن الرأي العام الدولي قد عرف ارتياحا من هذا القرار فالصحافة البلجيكية عبرت عن قلقها من الحكم لو كان عكسيا، مما يستوجب مراجعة عقد الجزيرة الخضراء، كما أكدت أن المصالح البلجيكية ستكون معرضة للخطر الداهم في تلك الحالة، أما المغرب فكان سيصبح صيدا خالصا لفرنسا،[61] أما الصحافة السويسرية فقد طرحت مجموعة من الأسئلة عن مصير المغرب بعد هذا الحكم، متسائلة عن ما يمكن أن تفعله واشنطن، فهل ستحاول المس بالوضع السياسي للمغرب وتأييد الكتلة العربية الأسيوية في هيأة الأمم المتحدة؟.[62]

وقد عبر روبير رودس عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، ورئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالمغرب، وكذلك رئيس الفرع المحلي للفيف الأمريكي،[63] عن هذا الحكم قال: **"يفيد هذا القرار أن المغرب سيصبح ميدانا تزدهر فيه المشاريع الحرة من الطراز الأمريكي التي كانت لحد الآن محوطة بسياج من التقنيات تغمر اقتصاد أكبر جزء من النصف الشرقي للكرة الأرضية"**، كما أن التجار الأمريكيين المقيمين بالمغرب عبروا عن فرحتهم لهذا الحكم، لما يمكن أن يشجع في استقرار تجار آخرين بالمغرب، ويساعد على جلب سلع تثري السوق المغربي بأثمان أقل من الأثمان المتداولة.[64]

لقد كان لمتابعة الصحف المغربية للمواقف المتضاربة من هذا الحكم معنى دقيق، يعبر عن موقف مبطن بارتياح النخبة المغربية لهذا الحكم، وهي العارفة بالدور الذي سيلعبه في تقدم القضية الوطنية إلى الأمام، إذ كانت النخبة السياسية تعول على تدخل القوى العظمى في المسألة المغربية يقول الوزاني: **"إن كل ما ذكرنا، عن الدول الكبرى ...وبوقوفنا على جملة من العوامل العظيمة التي تحفزنا كلها للعمل الحاسم في هذه الظروف وهو إلغاء الحماية، وإعلان الاستقلال، والمطالبة بالجلاء، ومن الآن فإن تدخل روسيا وأمريكا قد أخذ بنظم فرنسا التي استطيرت له فزعا ورعبا، وأصبحت تحسب له ألف حساب."**[65]

تذكر جريدة العلم أن قرار المحكمة خلف ابتهاجا في صفوف المغاربة، واستغراب بعض الصحف لتغطيتها ارتياح المغاربة لذلك، وفي ردها على هذا الاستغراب، أجابت على السؤال

الذي طرحته في عنوان كبير بعددها الصادر يوم 31 غشت 1952، لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟، وبررت ذلك ب: **"أن ارتياح المغاربة لم يكن لأن محكمة العدل الدولية حكمت لأمريكا ضد فرنسا، فليس من الطبيعي أن يستريح المغاربة لانتصار دولة أجنبية على أخرى لو لم يكن هذا الانتصار يتصل بصالح المغاربة ويبرهن على تعزيز السيادة المغربية".**[66]

عددت الجريدة الفوائد التي سيجنيها المغرب من وراء هذا الحكم، واعتبرت أهم فائدة سياسية هي إعطاء المحكمة الدولية قيمة كبرى للمعاهدات الدولية التي كان المغرب طرفا فيها، كمعاهدة مكناس 1832 التي عقدت بين المغرب وأمريكا، ومعاهدة الجزيرة الخضراء، ومعنى ذلك أن معاهدة الحماية لم تلغ ما قبلها من معاهدات، كما أن فرنسا ليس في استطاعتها أن تنفرد بالمغرب فتزعم في يوم من الأيام أنه قطعة تابعة لفرنسا، تقول الجريدة: **"...بل لا يزال في استطاعته (أي المغرب) أن يطالب بالحقوق التي اعترفت بها هذه المعاهدات الدولية و أقرتها كالحق الذي اعترف به عقد الجزيرة ويتمثل في اعتراف الدول بسيادة السلطان واستقلال المغرب ووحدة أراضيه."**.[67]

هذا من الناحية السياسية، أما الفائدة الاقتصادية التي سيجنيها المغاربة من هذا القرار فتتمثل في تحرير السوق المغربية من سيطرة الشركات الفرنسية ورؤوس الأموال الفرنسية، والتي تكرست خلال الحرب العالمية الثانية، وتعززت بموجب القرار المقيمي لسنة 1948، هذه الامتيازات التي جعلت من المغاربة عبيدا مسخرين لخدمة الاقتصاد الفرنسي على حد تعبير الجريدة، واستعاضت الجريدة من جشع غلاة التجار الفرنسيين الذين احتكروا السوق المغربية، وتحكموا في الأسعار، مستغلين الشعب المغربي الذي معظمه فقراء. تقول الجريدة: **"فهذا القرار سيحرر المغرب من هذه السيطرة التي لم يكن في فرضها أي مصلحة للمغرب مطلقا وسيعيد نظام الباب المفتوح ويخضع الاقتصاد في المغرب للقاعدة الاقتصادية قاعدة العرض والطلب في جو من حرية العرض وحرية الطلب."**.[68]

لهذه الأسباب ابتهج المغاربة بحكم محكمة العدل الدولية، تقول الجريدة: **"ولهم الحق في ذلك فهم الذين اكتووا بنار القوانين الاستثنائية الجائرة المفروضة على كل مقومات الحياة في المغرب، وهم الذين عرفوا كيف تستغل الإدارة الفرنسية والحكومة الفرنسية نفسها معاهدة الحماية وقوة الاحتلال لتثبيت الاستعمار ولإبعاد المغرب عن كل صلة دبلوماسية أو روحية تربطه مع دول أخرى حتى تنقطع صلة العالم بهذه البلاد ولا يعرف عنها إلا ما تقدم فرنسا في تقاريرها وبين ثنايا صحفها."**.[69]

من خلال ما سبق يتبين أن النخبة السياسية المغربية قد استغلت هذا النزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب للتعبير عن سيادة الدولة المغربية ووحدتها تحت قيادة السلطان، كما اتخذتها فرصة لمحاكمة الدولة الفرنسية وسياساتها الاستعمارية بالمغرب، كما أنها كانت تعي الدور الذي سيلعبه الحكم لصالح أمريكا في الدفع لقبول القضية الوطنية في ردهات هيأة الأمم المتحدة، وعموما فإن القضية المغربية قد عادت إلى ما قبل 1912، إذ استطاعت النخبة المغربية من إعادة طرح نقاشها على الرأي العام الدولي من خلال هذا الحكم. وبعد ذلك ستجد القضية الوطنية بعد احتداد الصراع بين فرنسا والنخبة الوطنية طريقها إلى المفاوضات الثنائية حول استقلال المغرب.

خلاصة:

نخلص إلى أن النخبة السياسية المغربية استغلت النزاع الأمريكي الفرنسي حول حرية التجارة بالمغرب، لتطالب بتمثيل المغرب في المحكمة الدولية، لأن الأمر يهمها بالدرجة الأولى، مستندة على أن المغرب ذا سيادة كاملة، وبالرغم من ذلك، فإنها عبرت على صفحات جرائدها ببهجتها وفرحتها إزاء الحكم الصادر ضد فرنسا، وبذلك كثفت الدعاية ضد الاستعمار ومطالبته بالاستقلال، كما عملت النخبة السياسية على مواجهة فرنسا دوليا وذلك بفرض برمجة القضية الوطنية في برنامج الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما ساهم في محاكمة فرنسا دوليا، وإعطاء القضية الوطنية صدى عالميا.

وهذا ما يوضح أن الشعب المغربي اعتمد آليات كثيرة، وسبل عديدة، لحشد الدعم، والضغط على فرنسا وتحرير المغرب من براثن الاستعمار. فبالإضافة إلى المقاومة المسلحة، عملت النخبة المغربية على الانفلات من المراقبة الفرنسية وقمعها المسلط ومضايقاتها العديدة، قصد ابتكار آليات جديدة للنضال ضد الاستعمار الفرنسي، عبر تجاوز معاهدة الحماية وإبداء الرأي في جل المناسبات التي تسمح بذلك، وبعدما نجحت في كبح فرنسا في قضية احتكار التجارة ستتجه دبلوماسية النخبة السياسية لعرض القضية المغربية على أنظار هيأة الأمم المتحدة بمساعدة جامعة الدول العربية، وهو ما سيتأتى لها مما اضطر فرنسا إلى الجلوس لطاولة المفاوضات الثنائية حول استقلال المغرب.

الهوامش:

1- *"محكمة لاهاي تنظر في النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

- *"les procès franco américain. S'ouvre aujourd'hui devant la cour de la Haye".* **Le petit marocain**, 15 Juillet 1952. N° 11066.

2- "*le procès franco- américain. S ouvre aujourd'hui devant la cour de la Haye…"*, op. cit.

3- *" aujourd'hui d'ouvre a la Haye. Le procès France u.s.a. au sujet du Maroc",* **le courrier du Maroc**, 15 juillet 1952, N° 5102.

4- *"حقيقة الخلاف الفرنسي، الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952.

5- وهي معاهدة حصل بها الأمريكان على امتيازات تجارية، ينظر: *"النزاع الفرنسي الأمريكي"*، **جريد العلم**، عدد 1725، الخميس 28 فبراير 1952.

6 - *"حقيقة الخلاف الفرنسي.الأمريكي حول حرية التجارة بالمغرب"* ...المرجع السابق.

7- *" aujourd'hui d'ouvre a la Haye. Le procès France u.s.a. au sujet du Maroc",* ***Le* courrier du Maroc,** 15 juillet 1952, N° 5102.

8 - *"حقيقة الخلاف الفرنسي، الأمريكي حول حرية النجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1848، 15 يوليوز 1952.

9- *"les justes français reveut les contradiction de la thèse U.S",* **Le courrier du Maroc**, N° 5 104, 17 Juillet 1952.

10- *"ملخص مرافعة محامي الحكومة الفرنسية والدعوى بين فرنسا والولايات المتحدة"*، **جريدة العلم**، العدد 185،17 يوليوز 1952.

11- *" la cour de la Haye. Se rendra sa sentence que l'hiver prochain",* **le petit marocain** N° 11068, Jeudi 17 juillet 1952.

12- *"ملخص مرافعة محامي الحكومة الفرنسية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

13- *"حول الخلاف الفرنسي الأمريكي بحرية التجارة بالمغرب"*، **جريدة العلم**، عدد 1848 الثلاثاء 15 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

"Le procès France USA au sujet du Maroc", ***Le* courrier du Maroc** , N° 5102, 15 juillet 1952

14- *"المغرب لا يقيد بأي قرار يضر بمصالحه"*، **جريدة العلم**، العدد 1850 الخميس 17 يوليوز 1952.

15- *"من استبلد الغير حري بأن يعتبر بليدا"*، **جريدة العلم**، العدد 1851 الجمعة 18 يوليوز 1952. ينظر كذلك :

""Le procès de la Haye , le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations", **le petit marocain**, N° 11067, Mercredi 16 juillet 1952.

[16]- "ملخص مرافعة محامي الحكومة الفرنسية في الدعوى ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول حرية التجارة بالمغرب"، **جريدة العلم**، العدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

[17]- *"محامي الحكومة الفرنسية بدافع من مشروعية مراقبة الصرف في المغرب"*، **جريدة العلم**، العدد 1851، 18 يوليوز 1952.

[18]- *"محامي الحكومة الفرنسية يدافع عن مشروعه..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق

[19]- "*les ressortissants. U.S. et règlements Marocains*", **le courrier du Maroc**, N° 5105, Vendredi 18 juillet 1952.

[20] "*-le professeur Gros réclamé pour le Maroc le droit de contrôle des importations*", **le petit marocain**, N°11067 mercredi 16 juillet 1952.

[21]- *" إذا كان الحكم في صالح أمريكا سوف يمكن للمغاربة أن يتعاملوا مع من شاؤوا"*، **جريدة العلم**، عدد 1849، الأربعاء 16 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

-*"الأمر في لاهاي يتعلق بمسألة بقاء فرنسا بالمغرب"*، **جريدة المغرب**، العدد 12، الأربعاء 16 يوليوز 1952.

[22]-*"الأمر في لاهاي يتعلق بمسألة بقاء فرنسا بالمغرب"*، **جريدة المغرب**، العدد 12، الأربعاء 16 يوليوز 1952.

[23]-*"أوساط محكمة العدل الدولية ترتقب بلهف دفاع الجانب الأمريكي، هل سيكون للمرافعة صبغة سياسة أم لا؟"*، **جريدة العلم**، عدد 1852، السبت 19 يوليوز 1952. ينظر كذلك:

- *"la thèse française a porte les américains répondront "*, **le courrier du Maroc**, N° 5106, samedi 19 juillet 1952.

[24]-*"للمغرب شخصية دولية أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923 ولا يدخل من حيث السيادة في الاختصاص الفرنسي"*، **جريدة العلم**، العدد 1855، الثلاثاء 22 يوليوز 1954.

[25]- نفسه.

[26] - *"la thèse française à porte les américains répondront "*, **le courrier du Maroc**, N° 5106, samedi 19 juillet 1952.

[27]-*" للمغرب شخصيته الدولية.."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[28]- نفسه.

[29]-*"للمغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[30]-*"للمغرب شخصيته الدولية..."*، م س، ينظر كذلك :

- *"le professeur Gros réclame pour le Maroc le droit de contrôle des importations"*, **Le petit marocain**, N° 11067, Mercredi 16 juillet 1952.

[31] -*"للمغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[32] -*"للمغرب شخصيته الدولية..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[33]-*"مراقبة الواردات تسببت في ارتفاع الأسعار"*، **جريدة العلم**، العدد 1818. الأربعاء 23 يوليوز 1952.

[34]- *"مراقبة الواردات تسببت في ارتفاع الأسعار"* ، **جريدة العلم**، العدد 1818. الأربعاء 23 يوليوز 1952.

[35]- نفسه.

[36]- *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب - و م أ تعتبر المغرب دولة متميزة عن فرنسا "* ، **جريدة العلم**، العدد 1857 الخميس 24 يوليوز 1952.

[37]- *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب ..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[38]- *"le procès franco- américain au sujet du Maroc Les thèses en présences"*, **Le courrier du Maroc**, 5103, 16 juillet 1952.

[39]- *"المحاكم الفرنسية محاكم أجنبية بالمغرب ..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[40]- *"للمغرب شخصية الدولة أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[41]- *"للمغرب شخصية الدولة أكدتها محكمة لاهاي سنة 1923..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[42] _ المقصود بالنخبة السياسية هي أربعة أحزاب: حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال في المنطقة السلطانية، وحزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني في المنطقة الخليفية، وهاته الأحزاب هي التي كونت الجبهة الوطنية.

[43]- *"إذا كان الحكم في صالح أمريكا سوف يمكن للمغاربة أن يتعاملوا مع من شاؤوا"* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[44]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة لاهاي حول النزاع الفرنسي الأمريكي"*، **جريدة العلم**، العدد 1858، الجمعة 25 يوليوز 1952.

[45]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية ..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[46]- المرجع نفسه.

[47]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية ..."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[48]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[49]- المرجع نفسه.

[50]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[51]- *" المغرب لا يتقيد بأي قرار قد يضر بمصالحه"* ، **جريدة العلم**، العدد 1850، الخميس 17 يوليوز 1952.

[52]- *"من استبلد الغير حري بأن يعتبر بليدا"* ، **جريدة العلم**، العدد 1851، الجمعة 18 يوليوز 1952.

[53]- *"ما هذا المنطق"* ، **جريدة العلم**، العدد1857، الخميس 24 يوليوز 1952.

[54]- *"إذا كان الحكم في صالح أمريكا..."* ، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[55]- *" المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[56]- *"المذكرة التي رفعتها جبهة الأحزاب الوطنية المغربية إلى محكمة...."*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[57]- مزيان (محمد)، **العلاقات المغربية الأمريكية من الحماية إلى الاستقلال، 1912-1956**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، الرباط، 2015، ص.281.

[58]- نفسه، ص.282.

[59]- *"إجماع الصحافة الفرنسية على فشل وجهة النظر الفرنسية"*، **جريدة العلم**، عدد 1892، 29 غشت 1952.

[60]- *"إجماع الصحافة الفرنسية على فشل وجهة النظر الفرنسية"*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[61]- نفسه.

[62]- *"ارتباك الإدارة وأرباب الأموال الفرنسية أمام قرار محكمة لاهاي"*، **جريدة العلم**، عدد 1893، 30 غشت 1952.

[63]- كانت متطلباتهم الاقتصادية والعلاقات التي تربطهم بالبرجوازية وبالأحزاب الوطنية المغربية مصدر انشغال بالنسبة لسلطات الحماية، ومصدر استنكار بالنسبة للجنة المركزية لرجال الصناعة بالغرفة التجارية والصناعية الفرنسية بالمغرب. عياش (ألبير)، **الحركة النقابية بالمغرب، نحو الاستقلال 1949-1956، ج 3**، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات أمل، مطابع الرباط نت، 2015، ص.18-19.

[64]- *"الأمريكيون القاطنون بالمغرب يبتهجون بقرار المحكمة"*، **جريدة العلم**، عدد 1892، 29 غشت 1952.

[65]- الوزاني (محمد حسن)، **مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال (2)، ج 6، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1986، ص.237-238.

[66]- *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"*، **جريدة العلم**، عدد 1894، 31 غشت 1952.

[67]- *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.

[68]-*نفسه.*

[69]- *" لماذا ابتهج المغرب بقرار محكمة لاهاي؟"*، **جريدة العلم**، المرجع السابق.